TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Iraq's alternatives in light of the challenges surrounding the security of the Arabian Gulf: the challenges of security of navigation in the Strait of Hormuz

Dr. Amer Hassan Thabit *
Nahrain University - College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 5 April . 2020
- Accepted 17 April. 2020
- Available online 16.May. 2020

Keywords:
- Iraq
- Iran
- Arabian Gulf
- challenges
- Political Issue

Abstract: The Arab Gulf region in particular, and with it the entire Arab region in general, is witnessing multiple challenges and conflicts, escalating, in a way that reflects the presence of overlapping in the dimensions: internal, regional and international, which imposes important effects on Iraq.

Iraq is part of the Arab Gulf region, and it interferes with it: historically, geographically, ethnically, and politically. It cannot be overlooked that Iraq was in historical stages that was considered the dominant force in this region, especially in the stage of the civilization's dominance before the role of Iraq and its place in civilization declines.

Today, the region is witnessing multiple challenges, which began with the escalation of regional sectarian political events associated with the event of the occupation of Iraq, with a tendency to disturb the regional balance due to the dismantling of the capabilities of Iraq, and the matter came to the loosening of regional conflicts due to what the region is going through, and the perspective of the active forces in it, which has overcome the perspective The struggle for cooperation.

The entry or presence of the international worker in the regional conflicts in the Arab Gulf region caused the intensity of the conflicts to multiply instead of settling them, and Iran has presented on more than one occasion that it has the capabilities to implement the option of closing the Strait of Hormuz or impeding the freedom and safety of maritime navigation in international waters in the Arabian Gulf, And the matter was not related to the US sanctions regime on Iran in the year 2018 and beyond, but it is before it.

* **Corresponding Author:** Amer Hassan Thabit**, E-Mail: ,Tel: , Affiliation**: Nahrain University - College of Political Science

The Iranian threat to close the Strait of Hormuz at the very least, or any development in the regional conflict in the region, can damage the interests of Iraq and its security, for two reasons: First, most of Iraq's trade passes through the waters of the Persian Gulf, and the second is that there is an overlap between Iraq and peoples and countries The region, and just as sectarianism moved from Iraq to the region after 2003, the Gulf conflict and tension can move into Iraq or affect Iraq's policy.

Iraq should search for political alternatives that help it in dealing with the developments of the conflict in the Arab Gulf region. Perhaps this research presents some of the options and alternatives that can help the Iraqi decision-maker, if there is an important development in the Gulf-Western conflict with Iran

بدائل العراق في ظل التحديات التي تحيط بأمن الخليج العربي: تحديات أمن الملاحة في مضيق هرمز انموذجا

م.د. عامر حسن ثابت

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 5/ نيسان /2020
- القبول : 17/ نيسان /2020
- النشر المباشر : 16/ايار /2020

الكلمات المفتاحية :
- العراق
- ايران
- الخليج العربي
- التحديات
- قضايا سياسية

الخلاصة : تنطوي منطقة الخليج العربي على تحديات متعددة ومتصاعدة تتداخل فيها الأبعاد : الداخلية والإقليمية والدولية ، وحتما سيكون هناك تأثيرات مهمة على العراق باعتباره جزء من منظومة الخليج العربي ومع تصاعد أحداث الطائفية السياسية إقليميا بعد احتلال العراق والذي اخل بالتوازن الإقليمي لصالح قوى إقليمية وصل الأمر إلى انفلات عرى الصراعات الإقليمية بسبب ما تمر به المنطقة ، ومنظور القوى الفاعلة فيها ، والذي غلب منظور الصراع على التعاون . أن دخول أو حضور العامل الدولي في الصراعات الإقليمية في منطقة الخليج العربي ، تسبب بان تضاعفت حدة الصراعات بدلا من تسويتها ، وطرحت إيران في اكثر من مناسبة انها تملك امكانات لتنفيذ خيار غلق مضيق هرمز أو اعاقة حرية وسلامة الملاحة البحرية في المياه الدولية في الخليج العربي . ويعد تهديد إيران بغلق مضيق هرمز مهدد سيضر حتماً بمصالح العراق وأمنه ، لسببين : الاول، ان معظم تجارة العراق تمر عبر مياه الخليج العربي ، والثاني ان هنالك تداخل بين العراق وشعوب ودول المنطقة وبالتالي على العراق ان يبحث عن بدائل سياسية ، تعينه في التعامل مع تطورات الصراع في منطقة الخليج العربي ، ولعل هذا البحث يقدم بعضا من الخيارات والبدائل التي يمكن ان تعين صانع القرار العراقي ، ان حصل تطور مهم في الصراع الخليجي –الغربي مع إيران .

المقدمة :

يعد العراق جزء من منطقة الخليج العربي ، بحكم التاريخ والجغرافيا والانتماءات الاثنية والتوجهات السياسية ، وبهذه الارتباطات والتداخلات تجعل للعراق مصالح وتفرض عليه ادوار في هذه المنطقة ، وعليه لا يمكن ان يتجاهل العراق ما يقع في المنطقة من وقائع وظواهر .

ان منطقة الخليج العربي تشهد منذ مدة ليست بالقصيرة تحديات كبيرة تصاعدت في الفترة الاخيرة بسبب اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة على اثر احتلال العراق بعد عام 2003 لصالح بروز قوى اقليمية اهمها ايران التي تواجه إشكالية تتمثل بفقدان الثقة بها من قبل دول المنطقة والمجتمع الدولي بسبب مشروعها النووي الطموح وسعيها لاحتلال مكانة فاعلة ومؤثرة اقليمياً ،وبالفعل تمددت بالمنطقة وثرت فيها من خلال مجموعة من الادوات والوسائل التي تلوح بها من اجل تخفيف الضغط عليها دوليا واقليما ومن تلك الادوات (والذي يعد بديل اخر للتعامل الخارجي) هو التهديد باعاقة وتهديد حرية الملاحة والمرور في مياه الخليج

العربي وفي مضيق هرمز تحديدا ، ومثل هكذا اتجاه يحمل عدة تحديات للعراق ، ومنها : تحدي قطع اهم مصادر ايراداته المالية جراء تسويق منتجاته النفطية، وتحدي قطع اهم مصادر تجهيزه بالسلع والخدمات ، وان العراق في اغلب خياراته، سيجد نفسه واقع في اطار الفعل ورد الفعل للصراعات الإقليمية الخليجية .

اهداف البحث:

ان الاهداف التي ترتبط بالموضوع انما تتحدد بالاتي :

1. تحليل واقع ومضمون الصراع الإقليمي وما يثيره من تحديات في منطقة الخليج العربي وبيان ايهما الاكثر حضورا في رفع معدل الصراع الإقليمي : التاريخي والجغرافي والاثني والسياسي والدولي
2. الاشارة إلى واقع التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ، وموقع العراق في ذلك التوازن ، مع التأكيد على ان مصلحة العراق تتمثل بالحفاظ على امن وسلامة الممر الملاحي في الخليج العربي عامة وبضمنه في مضيق هرمز.
3. تقديم تفسيرات عما يجب على العراق فعله بما يعزز امنه ومصالحه الوطنية تجاه تفاقم حدة الصراعات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، وتحديدا تجاه موضوع احتمالات اغلاق مضيق هرمز .

مشكلة البحث:

ان المشكلة التي يتعامل معها البحث مضمونها : ان هنالك صراع إقليمي في منطقة الخليج العربي ، صار ينتهي إلى تهديد حيوي لمصالح العراق وأمنه ، وهو ما يطرح تساؤل : كيف على العراق ان يتعامل مع هذا الموضوع ؟ ولماذا ؟

وهذه المشكلة تحتاج إلى الاجابة عن عدد من التساؤلات ، ومنها :

1.ما مضمون واسباب الصراعات القائمة في منطقة الخليج العربي ؟

2. ماهو موقع العراق في مؤشرات التوازن الإقليمي؟ وهل موقع وعوامل قوة العراق تؤهله لان يظهر مواقف حرجة أو غير محايدة من قضايا الصراعات الخليجية ؟

3. كيف اثرت وتؤثر تلك الصراعات على مصالح العراق وامنه الوطني؟

4. ما هي الاثار المترتبة على محاولات وتهديدات إيران باغلاق مضيق هرمز امام الملاحة الدولية على مصالح وامن العراق؟

5. ما هو المطلوب من العراق ان يتخذه لتعزيز وحماية مصالحه وامنه الوطني في حالة تم غلق مضيق هرمز ؟

فرضية البحث:

يتمحور البحث حول فرضية مفادها " ان سياسة العراق تجاه موضوع الصراعات الإقليمية الخليجية تاثرت بالعوامل السياسية والمصالح والاعتبارات الامنية والتي جعلت استقلاليته محدودة بقراره السياسي قبل حزيران 2014، وان تعزيز مصالح العراق وامنه يفرض عليه ان يكون طرفا مستقلا بقراره السياسي ، ويفصل بين اعتبارات بناء الدولة ، واعتبارات المصالح الضيقة التي تصادر الدولة لصالح ولاءات فرعية ، ومن ثم فان مصالح وامن العراق يتطلب منه :استقلالية في القرار مبني على اساس المصلحة الوطنية والتي تتمثل بالحيلولة دون إغلاق مضيق هرمز باي وسيلة كانت بوصفها ممرا ملاحيا دوليا ، بما يحفظ مصالحه بعيدا عن اي علاقة تربطه مع اي طرف إقليمي اخر ، ومن جانب اخر العمل على تعزيز بدائله السياسية والاقتصادية .

منهجية البحث:

ان المنهجية التي يتبعها البحث مضمونها اعتماد المنهج الاستقرائي .

هيكلية البحث:

وعليه ، سيتم تقسيم محتوى البحث إلى اربعة نقاط فضلا عن المقدمة والخاتمة ، وهي كالاتي :

اولا–واقع الصراعات والتحديات في منطقة الخليج العربي: من منظور البعد التاريخي والجغرافي والدولي

ثانيا–تأثير موقع العراق في معادلة التوازن الإقليمي على مواقفه من الصراعات الخليجية

ثالثا –تأثير الصراعات الخليجية على الامن الوطني العراق: انموذج أمن الملاحة في مضيق هرمز

رابعا–بدائل العراق السياسية الاقتصادية

اولا–واقع الصراعات والتحديات في منطقة الخليج العربي: من منظور البعد التاريخي والجغرافي والدولي

ان طرح موضوع علاقة العراق بالخليج العربي يقودنا إلى طرح الموضوع باختصار للتاريخ والجغرافيا ، فجغرافيا يبلغ طول سواحل حوض الخليج العربي نحو 3300 كم، ويطل عليه الدول الاتية : العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والامارات العربية وعمان وإيران ، هذه البحيرة شبه مغلقة على دول وامارات قليلة ، يستوطن اغلب ساحليه العرب ، سواء في الدول والامارات العربية أو في اغلب سواحل إيران ، يستوطن العرب على معظم مدن سواحل مياه الخليج العربي ، فكل سكان القسم الغربي أو الجنوبي أو الشمالي منه هم من العرب ، وهم الاكثرية على امتداد اغلب مدن سواحل إيران الحالية ، ومنها انهم أغلبية في مدن عربستان ، وفي إقليم بوشهر في الشمال الشرقي من الخليج العربي، كما انهم يمثلون الاغلبية في إقليم

هرمزجان في شرق الخليج العربي المطل على مضيق هرمز ، وتحديدا هم الاغلبية الساحقة في جزيرة قشم ، وبندر لنجة. إلى جانب ذلك ان هنالك تباين بين الاطراف المطلة عليه في تسميته [i]، والتسميات التي اطلقت عليه تاريخيا ارتبطت بالحضارات العراقية العريقة التي كانت تتعامل تجاريا عبره مع العالم القديم ، وكانت تسميه (بحر الاله) قبل الالف الثالث قبل الميلاد، ثم تسمية (البحر السفلي أو الجنوبي) في الالف الاول قبل الميلاد، ومع تفكك اخر الحضارات العراقية (حضارة بابل التي احتلت من قبل مملكة الأخمينية الفارسية بقيادة قورش عام 539 ق.م) ، وعدم قدرة العراقيين على انتاج حضارة حتى الفتح الاسلامي في 636 ميلادي ، اطلق الفرس عليه اسم (بحر فارس) بحدود القرن الخامس قبل الميلاد، وفي اعقاب الفتح الاسلامي صارت التسمية (خليج البصرة) واحيانا (خليج عمان) واحيانا اخرى (خليج البحرين)، وبعد تفكك الدولة العباسية ، لم يكن هنالك اهتمام ملحوظ بالتسمية ، وبعد صعود العثمانيون اطلقوا تسمية (خليج البصرة)، واخذت في اوقات متاخرة من القرن الثامن عشر تسميات غربية تطلق على الخليج اسم (الخليج الفارسي) بتأثير من بريطانيا التي كانت تحتل اغلب ساحلي الخليج العربي، رغم ان اغلبية ساكنيه هم عرب، ودفعت بريطانيا هذه التسمية للاستمرار حتى اصبحت محل خلاف في عالم اليوم لان الدول العربية تراه استهانة بالوجود العربي مقابل وجود فارسي لا يتعدى الا اطلالة صغيرة عليه ومقابل تاريخ قصير للنفوذ الفارسي قياسا بالتاريخ الممتد للحضارات العراقية والعربية المؤثرة في حوض الخليج العربي ، واليوم ، ان الصراع على التسمية يعد خلافا سياسيا قوميا للنفوذ والهيمنة، فاغلب السكان هم عرب على ساحليه، واغلب التاريخ السياسي يشهد بسيطرة حضارات عربية أو عراقية على ساحليه ، مع سيطرة محدودة لممالك فارسية.

وفي اعقاب خروج المملكة المتحدة من الخليج العربي في سبعينات القرن الماضي، في مرحلة كانت السعودية وإيران تعدان حليفا الولايات المتحدة ، ظهرت ازمة ما يعرف بامن الخليج العربي ، التي لم تحل لهذا اليوم بسبب التقاطع في الرؤى على النفوذ فيه ، وهو ما دفع الامارات الخليجية العربية الست في عام 1981 إلى تسريع انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية رغبة بتوحيد جهودها ، لكونها الاضعف في علاقات القوة قياسا بالعراق وإيران ، ومع احتلال العراق للكويت في اب 1990 انفتحت العلاقات بين دول المجلس وإيران على تعاون نسبي وصولا إلى عام 2003 عندما اخذت مؤشرات الصراع تظهر مرة اخرى في تلك العلاقات ، ورغم ذلك لم تجد الاطراف المعنية قدرة أو ارادة لتوحيد مواقفها من موضوع أمن الخليج العربي.

ان الصراع اخذ يبرز بعد حدث احتلال العراق بين دول المجلس، وبالاخص السعودية، وإيران ، ان الصراع لا يرتبط بحدث احتلال العراق ، لان دول المجلس كانت من اكثر الداعمين ، صراحة أو ضمنا، لحدث

الاحتلال وتغيير النظام السياسي، والقسم الاعظم من انشطة حدث الاحتلال انطلقت من قواعد من دول المجلس ، انما ارتبط ظهور الصراع بظهور نقطتين مهمتين ، وهما :[ii]

1) ظهور الطائفية السياسية ، خصوصا وانه تم تصوير ما انتهى اليه وضع العراق بانه معركة طائفية وليس صراع بين مشاريع سياسية إقليمية ودولية ، ومؤشر ما جرى في العراق هو صعود الاحزاب السياسية ذات الميول الطائفية التي غلبت على المشهد السياسي واحتكرت اغلب السلطة والادارة ، وتركيزها على عامل التعبئة للمواطنين ، وعامل التصفيات والانتهاكات على اسس طائفية، إلى جانب ان من يتم تجريمه كان على اساس العامل الطائفي ، وهو ما اظهر ان المشكلة كانت طائفية بالمقام الاول (خارج دائرة الارهاب)، وتلك النقطة اثرت على مواقف قوى عديدة في العراق من الاحداث التي جرت لاحقا في المنطقة ومنها احداث سوريا والبحرين ، والموقف من العقوبات الغربية تجاه إيران ، وغيرها .

2) اختلال التوازن الإقليمي ، لان العراق عد بكل الاحوال قوة معادلة لكل من مجلس التعاون من جانب وإيران من جانب آخر ، لان النهج الذي استمر يختطه العراق كان بعيدا نسبيا عن الطرفين الاخرين الشركاء في الاطلالة على مياه الخليج العربي ، وباحتلاله لم يعد العراق قوة إقليمية انما اتجه لمعالجة ازماته الداخلية الخطرة ، وضعف في السيطرة على تداعيات ضعف الاستقرار السياسي والامني ، وانكشافه من كل الدول الإقليمية التي استمرت تستنزف ثرواته : البشرية والمالية والمادية ، لمصالحها الخاصة ، ومنها ادارة صراعاتها الإقليمية . وازاء خروج العراق من تفاعلات التوازن الإقليمي ، ادركت دول المجلس مدى ضعفها قياسا بقوة إيران ، اذ ان الاخيرة كانت تبني عبر عدة عقود قوتها في حين ان دول المجلس كانت تنفق اغلب مواردها على الجوانب الاستهلاكية وترهن مزيد من ارادتها للغرب بلا اي عائد استراتيجي.

اذن ، ان الصراع كما يبدو ذو بعد تاريخي ، واثني ، ونتيجة القرب الجغرافي ، والتقاطع في التوجهات السياسية ، اصبح الصراع يظهر بشكل حاد في العلاقات السياسية الإقليمية . ويأخذ الصراع مسارات متزايدة باتجاه التفاقم بفعل تورط العامل الدولي فيه ، فالولايات المتحدة معنية منذ زيادة حضورها في المنطقة في تسعينات القرن الماضي ، ان تشهد علاقات دول المنطقة ضعف في علاقات التعاون ، حتى تبقى حامل ميزان في علاقات التوازن الإقليمي ، فهو يضمن لها مبيعات اسلحة ، واستمرار وجود قواعدها في المنطقة .

ان كل من النقطتين السابقتين تسببت بان يتصاعد التوتر في العلاقات الخليجية–الإيرانية ، مع ادراك ان دول مجلس التعاون الخليجي لا تتبنى موقف موحد من إيران ، فهنالك تباينات بين مواقف السعودية والبحرين والامارات ، عن موقف الكويت ، وموقف قطر وعمان .

ومع العام 2011 اخذ الصراع يتجاوز وضع العراق ، ليمتد إلى دول عدة ومنها سوريا والبحرين واليمن ضمن احداث ما عرف بالربيع العربي ، اذ يلاحظ تضاعف ذلك الصراع واخذ يختط له العناوين الاتية:

1) العراق، خاصة وان هنالك اتهامات خليجية صريحة ان النفوذ الإيراني في العراق وصل إلى مستويات تهدد الامن الخليجي، وقبل ذلك إلى مستوى دمر التآلف في النسيج الاجتماعي العراقي ، في حين ان إيران ومعها الحكومة العراقية تتهم الدول الخليجية العربية بادارة عمليات الارهاب في العراق

2) ما عرف بالربيع العربي، اذ تورطت إيران في بعض احداثه في سوريا واليمن والبحرين على نحو شعرت الدول الخليجية العربية بحدوث ضرر على مصالحها ، في حين ان الدول الخليجية تورطت هي الاخرى بدعم فصائل مسلحة عدة في سوريا ، حتى اصبح الوضع السوري ينطوي على صراع إقليمي–دولي اكثر منه صراع محلي، اما في اليمن فان السعودية ومعها الامارات قادت تحالف لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن ، تحت عنوان دعم الشرعية

3) سلسلة الافعال وردود الافعال المتبعة من الطرفين الخليجي والإيراني بشان كيفية ضمان امنهما ، وتصورهما للامن الخليجي ، وهو ما يرتبط بالاجراء الإيراني بتوسيع بناء قوتها العسكرية ، يقابله اتساع اتجاه الدول الخليجية لتعميق روابطها مع الولايات المتحدة ، هذه الاتجاهات عمقت من ازمة الثقة بين الطرفين والتي صارت تجد نفسها في اجراءات عملية للاخلال بالتوازن الاستراتيجي والعمل على استنزاف الطرف الاخر في اكثر من منطقة.

ورغم ان القوى الكبرى حاولت ادارة شق واحد مرتبط بملف برنامج إيران النووي عبر الاتفاق بشانه في صيف 2015 ، الا ان الصراع الخليجي –الإيراني اخذ يتسع بحدة بعد بروز الازمة الخليجية–القطرية في ربيع عام 2017 ، واتهام السعودية لقطر بانها تخالف النهج والمصالح الخليجية ، في حين اتجهت قطر إلى مزيد من الانفتاح على إيران، رغم انها ترتبط بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، ورغم انها تساند الاتجاه الذي يحسب اغلب تجمعاته على الارهاب في المنطقة، ولا يمكن تفسير ذلك الا : انه اما مدفوع من الولايات المتحدة لاستنزاف الدول الخليجية أو انه عدم قناعة من نظام الحكم القطري بالقيادة السعودية لدول المجلس أو ان قطر تعرضت للمساومة في اعقاب اختطاف بعض مواطنيها في جنوب العراق من جماعة سياسية محسوبة على إيران وناشطة في العراق.

ومع صعود ادارة الرئيس ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة عام 2017 ، اخذ يظهر بعض التشدد في سياساته تجاه إيران ، ووصل الامر إلى مستوى التصعيد دوليا متمثلا باعلان الولايات المتحدة انسحابها من الاتفاق على البرنامج النووي بين الدول الكبرى وإيران في ربيع عام 2018، والعمل على فرض عقوبات عليها ، وصعدت إيران من ردودها ، وكان من ضمنه تهديدها بالتضييق على سلامة وحرية الملاحة في المياه الدولية واغلاق مضيق هرمز ، فضلا عن وجود اتهامات بقيامها بعد عمليات تعرض لسفن في عرض المياه الدولية مما يشكل تهديد لامن وسلامة الملاحة في هذا الممر المائي [iii]. وقال الرئيس الإيراني حسن

روحاني يوم 20 اب 2019 : " إنّ القوى العالمية تعلم أنه إذا ما تم فرض حظر شامل على النفط الإيراني وتصفير صادراتنا النفطية، فلا يمكن أن تنعم الممرات المائية الدولية بالأمن كالسابق،.. أنّ الضغط الأحادي على إيران لن يضمن الأمن في المنطقة والعالم " .[iv]

واذا ما رصدنا موضوعات الصراع الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، سنجد انها تقع تحت العناوين الاتية :

1. صراع مرتبط بموضوع السيادة على منطقة الخليج العربي، وهذا الموضوع يشغل اهتمامات إيران منذ العام 1979 اكثر مما يشغل اهتمامات دول المجلس أو العراق ، فدول المجلس ليس لديها مشروع سياسي بالهيمنة على منطقة الخليج العربي على خلاف إيران التي يهيمن عليها تأثير عاملين : قومي فارسي– وطائفي ايديولوجي [v]
2. الصراع المرتبط بمسعى إيران لنشر عقيدتها الايديولوجية في المنطقة العربية، والذي اخذت تتحسس منه دول المجلس ، رغم ان موضوع العامل المذهبي لم يكن موضوع للصراع بين الطرفين ودليله ان العلاقات بين الطرفين كانت ترقى إلى مستوى التحالف قبل عام 1979 ، كما انها انفتحت على التعاون بعد اب 1990 ، الا انه بعد حدث احتلال العراق اصبح الموضوع مطروح بوصفه موضوع للصراع بين الطرفين [vi]، وتاثر العراق بشدة بهذا العامل رغم انه يحسب تاريخيا على النهج الوسطي غير المتشدد مذهبيا
3. الصراع المتعلق برغبة إيران ان تصبح قوة إقليمية كبرى ، اي ان مجال حركتها لا يقتصر على منطقة الخليج العربي انما صار يمتد إلى سوريا ولبنان والجماعات المسلحة الفلسطينية في ظل انخراط اغلب الدول العربية في الجهد الامريكي لتسوية وانهاء القضية الفلسطينية في اطار رؤية تقول انه يمكن استيعاب الكيان الاسرائيلي في اطار علاقات تعاونية ، وانه يمكن استيعاب الفلسطينيين في الدول العربية التي لجئوا اليها خلال النصف الثاني من القرن الماضي ، بل وان مشروع صفقة القرن الذي روجت له الولايات المتحدة في العام 2019 ، كما ظهرت جزء من معطياته للاعلام ، يتعلق باقامة دولة فلسطينية خارج اراضي فلسطين التاريخية ، وبضمنها اراضي من سيناء المصرية؛ مقابل استثمارات امريكية–خليجية [vii]، **ان ايران** دخلت للجماعات المسلحة الفلسطينية عبر الخذلان العربي الرسمي للقضية الفلسطينية، واصبحت تزيد من استثماراتها في الجماعات المسلحة والتي تركز على استخدامها سياسيا واقتصاديا في المنطقة بما يعزز موقفها ومواردها وقدرتها على ادارة الازمات
4. كما يمثل اتجاه السعودية في مسعاها لاظهار الزعامة على العالمين العربي والاسلامي بحكم عاملين : الرمزية الاسلامية على وجود الحرمين الشريفين ، وعامل الثروة النفطية الكبيرة ، احد المداخل للصراع بين السعودية وإيران ، خصوصا وان إيران تعمل على خط مواز لبناء عالم تكون هي مركزه وتعمل على مده

باقصى امتداد ضمن جهد بذلت في سبيله الكثير من الموارد بعد العام 2003، وترى ان الخط السعودي للقيادة الرمزية للعالم الاسلامي غير مقبول وتروج للخط الايديولوجي في تفسيرها للاسلام في اطار مسعاها لبناء عالم مواز له ينحصر بين حدود باكستان وافغانستان شرقا والعراق وسوريا ولبنان غربا ، وما يمكن ان تضمه من جزيرة العرب، وتنفق في سبيله الكثير من مواردها وموارد حلفاءها، وهذا الانقسام عرض أمن واستقرار العراق لكثير من الانتهاكات المباشرة أو عبر جماعات تدين بالولاء للطرفين في المدة التالية لعام 2003

5. يضاف إلى موضوعات وقضايا الصراع التقاطع في سياسات بعض دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في عدد من الدول العربية ومنها سوريا واليمن والبحرين والعراق، وهو ما انتهى إلى توتر كبير في المدة بين عامي 2013– 2016 إلى درجة دفعت الادارة الامريكية في عهد الرئيس السابق باراك اوباما إلى التصريح ان على السعودية وإيران ان يبذلا جهدا للتخفيف من التوتر الإقليمي والا فان الولايات المتحدة لا تجد مصلحة لها في الانخراط بالصراع الطائفي في المنطقة ، وانها تخطط للانسحاب والتركيز على منطقة شرق اسيا [viii]

6. واخيرا ، وجود منظور إيراني سلبي لمدى التزام دول المجلس بالسياسات الامريكية ، والاعتماد على الدول الغربية في ضمان امنها . فدول المجلس ترى ان امنها يمكن ان يتحقق بالاعتماد على الدول الغربية ، بينما ترى إيران ان الوجود الغربي يمثل تهديد لامنها القومي .

ان تلك الموضوعات لا يمكن انكار انها موضوعات الصراع ، رغم ان حدتها ، أو التركيز عليها يتباين بين حين وآخر بين طرفي الصراع ، خاصة عندما يتم تحميله بعد دولي اكثر من حضور الابعاد الإقليمية لاطراف الصراع ذات الصلة ، كما ان دول المجلس لا تنظر بمنظور واحد لتلك القضايا على انها موضوعات للصراع مع إيران ، وهو ما يظهر ان موضوع الصراع في الاصل هو علاقات متوترة بين السعودية وإيران منذ العام 1979 ، بسبب النهج الايديولوجي الذي اختطته إيران على اثر تغيير نظام حكمها طالما ان نهج السعودية لم يتغير قبل أو بعد العام 1979، ثم اخذ يتصاعد بين حين واخر كلما تماس مع مصالح السعودية .

الى جانب ما تقدم ، ولكي نفهم الصراعات في منطقة الخليج العربي ، علينا ان نفهم بنية القرار في الاطراف الداخلة في علاقات الصراع . ان القرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي انما هو قرار يقع بيد الملوك والامراء الحكام ، ويؤثر عليه التوجه السياسي الامريكي، اي انه بعيد نسبيا عن التوجهات القومية أو الدينية ، بينما القرار السياسي في إيران هو بيد مرجعية الولي الفقيه، الذي بيده القرار النهائي ، بوصفه اعلى

مرجعية سياسية وعقائدية شيعية في إيران، ويدين لها البعض من الافراد والجماعات السياسية والمسلحة في اجزاء من العراق ولبنان واليمن والبحرين وافغانستان وباكستان بالولاء، وينظم النظام السياسي الإيراني طريقين للعمل السياسي، محكومين بتوجهات وسيطرة وضبط مرجعية ولي الفقيه ، الاول الاتجاه الايديولوجي الذي تتبناه إيران داخليا وإقليميا ، والاتجاه السياسي البراغماتي دوليا ، مع اعطاء فسحة كبيرة لقوى سياسية وامنية واعتقادية وحزبية لكي تقدم اراء بشان المنطقة والقضايا المتنوعة التي تتفاعل معها إيران على ان يكون معبرا عن آراء الولي الفقيه أو لا تبتعد عنه. وتحليل مضمون العلاقات الخليجية الإيرانية قبل عام 1979 ، مع تحليل مضمون العلاقات في عهد الرئيسين : رفسنجاني وخاتمي، مع تحليل موقع ومعيشة الاقلية الشيعية في دول المجلس ، يوضح ان فهم موضوع من يصنع القرار السياسي يمكن ان يفسر ان الصراع انما يقع أو يدور حول موضوع صغير : تبني إيران للخط الايديولوجي بعد العام 1979 ، وما ترتب عليه من حصول تغيرات في سياسات إيران الإقليمية ، وهذه اهم نقطة ترتبط بتفسير قضايا وموضوعات الصراعات الخليجية الإيرانية.

ان حدة الصراع في المنطقة لم تخفت بعد العام 2014 أو 2016 على الرغم من حصول بعض التغير في اوضاع العراق واوضاع سوريا، انما اتجهت حدة الصراع إلى التباين في مستواها ، ان مستويات الصراع كانت متدنية في تسعينات القرن الماضي بسبب التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ، ولم تاخذ مستويات الصراع بالارتفاع الا مع الالفية الجديدة بسبب ما استقر عليه وضع العراق من طرح موضوعات : الطائفية والخلل في التوازن الاستراتيجي ، وشعور دول المجلس ان إيران تمارس سياسات استغلال فرصة انكشاف العراق بسبب حدث الاحتلال للتوسع عبره، الا ان الاحداث الإقليمية سرعان ما تزايدت لترفع من معدلات الصراع الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، وكان محور الصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدا السعودية ، وإيران ، فضلا عن وجود الولايات المتحدة كطرف غير محايد في ذلك الصراع .

ولعل من اهم الاحداث الإقليمية التي رفعت من الصراع الإقليمي هي المواقف من احداث الربيع العربي ، واتجاهات بناء القوة الإقليمية الذي تتبناه إيران ، والتي عدته دول المجلس اتجاها في تعظيم خيارات الصراع ، بينما كان خط دول المجلس بتوفير غطاء لمزيد من الحضور الامريكي، فضلا عن مسعى تلك الدول لتغيير نظام الحكم في سوريا احد الرؤى الإيرانية في تحميل دول المجلس لاسباب الصراع ورفع معدلاته .

ثانيا–تأثير موقع العراق في معادلة التوازن الإقليمي على مواقفه من الصراعات الخليجية

ان واقع ما تقدم من ظهور للصراعات الإقليمية بشكل حاد ما كان له ان يحصل الا بسبب ما انتهى اليه وضع العراق ، نسبيا ، فمنذ العام 2003 عملت الولايات المتحدة على تدمير عوامل قوة العراق، وتاثر استقلال قراره السياسي ، وهو ما جعل مكانته ومركزه في العلاقات الخليجية تتراجع .

واذا ما اتجهنا إلى تقدير عوامل القوة بين الاطراف الخليجية ، بوصفها اهم الموضوعات التي يترتب عليها قدرة العراق على اداء ادوار تجاه موضوعات الصراع ، فضلا عن قدرة العراق على اتخاذ سياسات ومواقف تدعم مصالحه وامنه الوطني ، سنلاحظ الاتي :

على الصعيد العسكري ، فان هناك تباين في القدرات ، فإيران لديها عوامل قوة تقليدية كبيرة ، اذ لديها نحو 560 الف جندي ، يضمهم تشكيلات الجيش الرسمي ، والحرس الثوري ، باستثناء المجاميع المسلحة العقائدية والولائية المتعددة الجنسيات التي تعتمد عليها إيران في تصريف جزء مهم من نشاطها العسكري والسياسي والاقتصادي والايديولوجي إقليميا، وحجم انفاقها العسكري الرسمي بلغ نحو 15.8 مليار دولار عام 2016، بينما هي تنفق حسب بعض التقديرات نحو 4.1 مليار دولار على المجاميع المسلحة الولائية [ix]، واستطاعت ان تبني إيران قدرات تصنيع لبعض انواع الاسلحة التقليدية بمساعدة روسية وكورية شمالية ، ومنها اسلحة الدروع والصواريخ المتوسطة المدى ، فضلا عن بناء قدرة بحرية متوسطة الحجم ، وامتلاكها قدرات عسكرية بايولوجية وكيمياوية ، فضلا عن مسعاها لتطوير قدراتها النووية . بينما تتبع القدرات العسكرية لدول المجلس فانه لا يمكن الركون بشكل جدي إلى قدرات الامارات الصغيرة (البحرين وقطر والكويت وعمان والامارات) لانها قدرات صغيرة جدا ، ويبقى امامنا قدرات السعودية فقط ، التي بلغ حجم قواتها نحو 251 الف جندي ، وبلغ حجم الانفاق العسكري نحو 76 مليار دولار ، بينما احصاءات معهد ستوكهولم يوصله إلى مستوى 80 مليار دولار ، اي نحو 30% من حجم الموازنة العامة للدولة أو 12.7% من حجم الناتج المحلي الاجمالي [x]، والسعودية على خلاف إيران لا تقوم بتصنيع المعدات العسكرية وتعتمد على الخارج باستيراد احتياجاتها الدفاعية ، والاكثر منه انها تعتمد على الخارج لتامين الاستشارات والتدريب العسكري مما يعبر عن خلل جسيم في سياسات الدفاع . اما العراق فان وضعه مختلف قليلا لان التراكم في القدرات العسكرية انتهى في نيسان 2003 ، وتاسس جيش جديد ، يتالف حاليا من تشكيلين : الجيش النظامي وتشكيلات هيئة الحشد الشعبي ، وبلغ الانفاق الدفاعي نحو 17 مليار دولار عام 2016، وياتي ارتفاع هذا الانفاق بسبب الحرب على الارهاب ، اما الاسلحة التي تستخدم من قبل الجيش فانها استيراد من عدة دول بسبب تدمير بنية التصنيع العسكري في العام 2003 [xi].

اما اقتصاديا ، فان دول المجلس تعد قوة اقتصادية من ناحية حجم الاموال التي تمتلكها ، اذ بلغ ناتجها المحلي نحو 1464 مليار دولار ، بينما بلغ حجم الناتج المحلي لإيران 439 مليار دولار عام 2017 ، بينما

بلغ حجم الناتج المحلي للعراق 197 مليار دولار عام 2017 ، الا ان المؤشرات لدول المجلس والعراق غير سليمة لانها تعبر عن اسهام مرتفع جدا لايرادات النفط بدعم الناتج المحلي وليس تعبير عن نمو اقتصادي حقيقي[xii]

الى جانب هذه المقومات ، فان هنالك عاملين يدخلان في حسابات عوامل التوازن ، الاول ويتمثل باعتماد إيران على عامل المجاميع السياسية والمسلحة التي تدين لها بالولاء في المنطقة ، وتمثل لها نقطة ترجيح مهمة في ادارة الصراعات والحروب غير النظامية ، بل وفي توفير الدعم المالي والايديولوجي وفي ادارة الازمات الإقليمية، بينما تعتمد دول المجلس على الولايات المتحدة في توفير غطاء امني لها .

اما العراق فهو الحلقة الاضعف في التوازن الإقليمي ، ويعاني من انكشاف استراتيجي كبير ، ما زال لم يعمل ، رغم كل الجهود المبذولة ، على استكمال نواقص القدرات العراقية عسكريا واقتصاديا . والاخطر منه انه يعاني من اتساع العسكرة على نحو لا يمكن للارادة السياسية انهاءها في الوقت الحاضر لاسباب محلية واقليمية ودولية.

ومعادلة التوازن السابقة تؤثر على قرارات وسياسات كافة دول المنطقة وبضمنها العراق ، فالعامل المهم في الصراعات الإقليمية بالنسبة إلى العراق ان الاخير لا يعف من تداعيات ما موجود ، في كل الاحوال: تفاعل لصالحه ام تفاعل لصالح موقف إقليمي محدد ام بقي على حياده ، والسبب التداخل في الالتزامات والتبعات والتفسيرات : التاريخية والجغرافية والاثنية والسياسية والدولية ، وضعف قدرات العراق.

ان التداخل يجعل العراق في موقف حرج ، والاكثر حراجة ان بعض القوى التي تسلمت ومسكت السلطة في العراق أو بقت مؤثرة فيها انما ترتبط بعلاقات جيدة مع إيران ، وتجد ان هنالك قواسم مشتركة بين ما تدعو اليه وما تتبناه إيران من مشاريع ايديولوجية ، وهو مسالة ظهر تأثيرها صريح في مواقف داخلية وإقليمية ومنها موضوع الموقف من احداث سوريا والبحرين ، في اقل تقدير في وسائل الاعلام التي تتبع تلك القوى السياسية .[xiii]

ان العراق منذ العام 2003 يعاني من وجود انقسام ، فالموقف الحكومي الرسمي مرتبط بعلاقات تاثر مهمة مع الولايات المتحدة ، الا ان هنالك قوى عدة موجودة في الحكومة ولها علاقات جيدة مع إيران ، واحيانا ما يتقاطع موقف الحكومة مع موقف تلك القوى بشان قضايا إقليمية لإيران مصلحة فيها ، وفي احيان اخرى يكون موقف الحكومة اعلاميا ولا يجد قدرة على تنفيذه ، ومنه موضوع المصالحة الوطنية وعدم تورط العراق بالنزاعات الإقليمية ومنها احداث سوريا أو البحرين أو الموقف من العقوبات الامريكية على إيران.

وتتبع موقف العراق من قضايا الصراعات في منطقة الخليج العربي يلاحظ ان هنالك تيار صغير في العراق ينكر المصالح لدول مجلس التعاون الخليجي ويتبنى موقف إيران منه ، كما هنالك تيار سياسي يتبنى مواقف

قريبة من مصالح دول المجلس في قضايا الصراع الخليجي ، سواء ما كان منها التاريخي أو ما كان جغرافي (قضايا احتلال إيران لجزر طنب الكبرى والصغرى وابو موسى أو قضايا الاحواز العربية، أو غيرها من القضايا المطروحة [xiv]. بينما الاضعف بين ذلك هو التيار الذي يرى ان للعراق مصالح واحتياجات امنية في منطقة الخليج العربي ويجب ان تقدم على مصالح واحتياجات امن إيران أو دول مجلس التعاون الخليجي.

ما يهم هنا هو اين نجد المصالح والامن العراقيين في منطقة الخليج العربي ، لنقدر مدى ملائمة اي موقف عراقي معها .

ان منطقة الخليج العربي تمثل امتداد تاريخي وجغرافي واثني وسياسي مع العراق ، اذ يلاحظ من وجهة نظرنا، انه :

1) على صعيد الجانب التاريخي كانت منطقة الخليج العربي جزءا تابعا للممالك والحضارات العراقية لقرون عديدة قبل انهيار واضمحلال حضارة بابل منتصف القرن السادس قبل الميلاد ، عندما لم تكن هنالك حضارة معروفة في عموم ساحلي الخليج العربي ، وبعد ان تاسست الحضارة العربية الاسلامية في بغداد فان منطقة الخليج العربي كانت جزءا طبيعيا من هذه الحضارة .

2) جغرافيا فان السهل الجنوبي من العراقي يجد امتداد له في الاحواز الإيرانية وفي الكويت ، واثنيا فانه على صعيد الجانب القومي فان سكان جنوب العراق يمثلون امتداد اثني طبيعي (قومي وقبلي ومذهبي) مع سكان الجزيرة العربية ومع سكان الاحواز وصولا إلى إقليم هرمزجان الذي تستوطنه قبائل عربية على الجانب الشرقي من ساحل الخليج العربي.

3) سياسيا فان اي اختلال في الامن الإقليمي الخليجي لن يكون العراق بعيدا عن تاثره به ، لان دول المجلس وإيران تجد ان العراق اضعف من ان يكون قادرا على تقديم موقف مستقل

4) الجانب الاخر ان العراق يصدر جزء مهم من انتاجه النفطي عبر مياه الخليج العربي ، اذ انتج مثلا نحو 4.6 مليون برميل / يوم من النفط في حزيران 2019 ، صدر منه نحو 3.52 مليون برميل / يوم ، والباقي استهلك محليا ، وصدر منها نحو 3.4 عبر مياه الخليج العربي ، باستثناء عمليات التهريب اليومي للنفط عبر منافذ متعددة ومنها عبر مياه الخليج العربي والتي تقدر بعشرات الالاف من البرميل يوميا تسبب خسائر للعراق بنحو 4 مليارات دولار سنويا حسب بعض المصادر التي تتناول هذا الموضوع [xv]. اي ان العراق حصل على ايرادات تزيد على 70 مليار دولار عام 2018 عبر مياه الخليج العربي، ناهيك عن ان العراق ينقل بعض ما يستورده من البضائع والسلع عبر موانئه على الخليج العربي ، فمثلا في العام 2016 استورد العراق ما قيمته نحو 41 مليار دولار ، منها 25 مليار دولار عبر المنافذ البرية مع إيران وإقليم كردستان ، والباقي تم عبر موانئ على الخليج العربي، وفي العام 2017 استورد العراق ما قيمته 50 مليار

دولار منها نحو 39 مليار دولار عبر المنافذ البرية مع إيران وكردستان العراق والباقي عبر الموانئ على الخليج العربي، وفي العام 2018 استورد ما قيمته 53 مليار دولار منها نحو 40 مليار دولار عبر المنافذ البرية والباقي عبر موانئ على الخليج العربي .[xvi]

ان الضعف العراقي ، يتسبب بان لا يتعامل العراق مع حجم مصالحه واحتياجاته الامنية في منطقة الخليج العربي ، بشكل يتناسب مع حجم التحدي وحجم الصراع ، سواء ما كان منه خليجيا–إيرانيا أو ما كان منه صراعا خليجيا –إيرانيا قابل لان يتمدد ويؤثر على مصالح وامن العراق .

ثالثا –تأثير الصراعات الخليجية على الامن الوطني العراق: انموذج أمن الملاحة في مضيق هرمز

ان الصراعات الإقليمية الخليجية اخذت تؤثر على مصالح العراق في عدد من المواضع ، هي من وجهة نظرنا :

1- ان الصراع بين دول المجلس واهمها السعودية وإيران صار يفرض على العراق عدم الانحياز في ذلك الصراع ، اي ان العراق لا يمكنه ان يتخذ موقف يراع فيه مصالحه ولا يقال بانه تبنى موقفا لاحد طرفي الصراع ، فإيران من جهتها تمتلك قدرات تأثير كبيرة على السياسة والاوضاع العراقية ، بينما كانت دول المجلس تضغط من خلال الولايات المتحدة على السياسة العراقية لتكون اكثر اتزانا بين الموقفين الخليجي والإيراني ، اي ان الامر لم يكن ليراع مصالح العراق بشكل مباشر انما كان يراع قوة التوازن بين اطراف الصراع

2- ان كل قضايا الصراع المطروحة بين دول المجلس وإيران انما تعرض مصالح العراق وامنه للخطر ، وما مر به العراق تحديدا خلال المدة بين 2003– 2014، جعله لا يبدي مواقف من قضايا الصراع بسبب انشغالاته الداخلية في الحرب على الارهاب ومشاكل الفساد واخطاء في السياسات العامة وغيرها من الازمات الداخلية التي اثرت على تاريخ وواقع ومستقبل العراق ، اي انها نتيجة اخطاء في ادارة الدولة جعلت البلد منكشف امام البيئة الإقليمية ، سواء ما كان منه عبر عدم قدرة الدولة العراقية على ادارة الشان الداخلي والخارجي بطريقة تناسب احتياجات البلد ومصالحه وامنه ، أو عبر منظومة ولاءات فرعية سحبت الاوضاع العراقية ومعها تاثرت السياسة العراقية بشكل لا يمكن انكاره ، الا انه مما يجب ان لا تغفل عنه الدول المطلة على مياه الخليج العربي ان العراق ايضا دولة مطلة على مياه الخليج وانه لا يمكن ان ينسحب من الوظائف والادوار المنوطة به بحكم التاريخ والجغرافيا والعوامل الاثنية ، فهو قوة توازن مهمة بين الطرفين العربي والإيراني ، وان عمل تلك الاطراف على استثناء العراق أو الضغط عليه ليكيف موقفه بما يراعي احد

طرفي الصراع لا يخدم الاستقرار الإقليمي لانه لا يخدم بالضرورة مصالح العراق ، ومن ثم فان كل ما لا يخدم مصالح وامن العراق سيدفع العراق لاحقا لتعديل موقفه مما تبناه أو تركه في المرحلة التي تلت عام 2003

3- ان علاقات الصراع بين الاطراف الخليجية ، المرتبطة بمناطق اخرى واهمها سوريا والبحرين تتسبب بين حين واخر بحدوث توترات وازمات في الاوضاع والسياسة العراقية ، بحكم التداخل الاثني والمذهبي ، ووجود ارتباطات وعلاقات بين الدول الخليجية وتنظيمات عدة ولائية ناشطة في المنطقة منخرطة اما سياسيا أو اعلاميا أو اقتصاديا أو متورطة بقضايا الصراع الإقليمي، وكل القضايا المرتبطة بتلك الصراعات تؤثر على العراق اما سياسيا أو امنيا أو اقتصاديا أو في كل تلك الموضوعات

4- ان واقع التوازن في القوة بين الاطراف المعنية يؤشر ان الكفة ترجح لمصلحة إيران مرحليا لاسباب متعددة ، فإيران قوة تقليدية بعواملها الوطنية بينما دول المجلس تعتمد على الغرب لتوفير مظلة امنية مؤقتة تراعي التوازن بين مصالح دول المجلس ومصالح الطرف الذي يوفر غطاء الامن ، اي ان دول مجلس التعاون عملت على تعديل التوازن عبر الدعم الغربي الذي يعد بكل الاحوال دعم مؤقت وليس دائم ، اما العراق فما زال في مرحلة الضعف من ابداء موقف يتناسب مع مصالحه في المنطقة على نحو لا يمكن حسابه على علاقات القوة في هذه المرحلة

5- ان علاقات الصراع فرضت اسقاطاتها على العراق بعد العام 2003 ، فكلما توترت العلاقات بين دول المجلس وإيران كلما تصاعد عدم الاستقرار في عدد من المناطق ومنها العراق ، ودخل على خط التفاعل كل من سوريا واليمن ، اي ان التوتر بين الطرفين الخليجي –الإيراني يجد متنفسه على بعض الدول العربية ومنها على ارض العراق التي تعرضت لعمليات ارهاب وعنف وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار السياسي والامني التي كانت غالبا نتيجة عوامل إقليمية اكثر منه نتيجة عوامل محلية خالصة

6- هددت إيران في اكثر من مناسبة بغلق مضيق هرمز ، وهو ممر حيوي لصادرات وواردات عراقية مهمة ، بحكم الاطلالة الوحيدة للعراق على البحر عبر مياه الخليج العربي فقط، والاشكالية في الصراع الخليجي–الإيراني ان موقف العراق ما زال غير متبلور ، فالموقف العراقي يضغط عليه الولايات المتحدة وإيران ودول الخليج العربية ، وما زالت اعتبارات الامن الوطني العراقي غير مطروحة بجدية بوصفها هي من يحدد الموقف العراقي بعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية والسياسية الضاغطة على خيارات الحكومة العراقية ، ومصالح العراق يجب ان تقع في اطار حقائق التاريخ التي تؤكد ان العراق حضارة اعرق من كل الكيانات السياسية الاخرى في المنطقة ، وجغرافيا فانه لن يكون للعراق قدرة لان ينمو ككيان مستقل ومؤثر من غير

اطلالة مفتوحة وحرية ملاحة عبر مياه الخليج العربي، واثنيا فان التنوع في العراق ، وتوسطه بين الدول العربية وإيران يفرض على العراق ان يكون مركز إقليمي وليس طرف يتبع دول الجوار

7- ان لجوء إيران إلى التهديد بغلق مضيق هرمز ، على لسان اكثر من مسؤول فيها انما يضر بمصالح كل الاطراف المطلة عليه ، اذ يصدر عبر مضيق هرمز نحو 16 مليون برميل/ يوم من النفط أو نحو 40% من حجم تجارة النفط في العالم ، والاكثر تضررا هي الدول الداخلية التي ليس لها منفذ غير الخليج العربي وهي : العراق والكويت والبحرين وقطر، والكويت والبحرين وحتى قطر يمكنها ان تجد منافذ بديلة عبر علاقاتها الخليجية (تجارة الترانزيت)، الا ان العراق لا بديل له في المرحلة الراهنة الا رفع سقف اعتماده على إيران أو الاردن، ومن ثم فان تهديد حرية وسلامة الملاحة في المياه الدولية يضر بأمنه ، فالممر المائي عبر مياه الخليج العربي يحمل اغلب صادرات العراق النفطية (3.4 مليون برميل يوميا من مجموع نحو 3.53 مليون برميل/ يوم حجم صادرات النفط العراقية، اي نحو 90% من حجم صادرات العراق النفطية للعالم ، حسب احصاءات حزيران للعام 2019)، كما يتم عبره نقل اغلب وارداته من السلع والخدمات ، ولا يمكن للعراق ان يقف بلا بدائل أو انه يسعى للبحث عن بدائل برية تجعله قابل لان يتعرض للمساومة من قبل الدول التي سيعتمد عليها بدلا من اطلالته الخليجية[xvii].

ان الصراعات الإقليمية تمثل اليوم تحديا مهما للامن الوطني العراقي ، في مرحلة اعادة بناء الدولة بعد تحديات مرحلة حزيران 2014 وما قبلها من اضاعة وهدر لموارد العراق ولتاريخه ، وبضمن الصراعات التي تؤثر على الامن العراقي هي تلك القائمة في منطقة الخليج العربي ، لان الممر المائي عبر الخليج العربي يمثل الممر المائي الوحيد للعراق ، ويصدر عبره اغلب صادرات العراق من النفط ، وتاتي عبره اغلب واردات العراق من السلع والخدمات ، واي توتر أو غلق لهذا الممر أو تهديد لسلامة النقل فيه فانه سيرفع فاتورة العراق والكلف التي عليه ان يتحملها في هذه المرحلة لحين ايجاد بدائل سياسية واقتصادية آمنة . هذا جانب ، وجانب اخر ان التداخلات التاريخية والجغرافية والاثنية والسياسية بين العراق ودول المنطقة عامة وبضمنها الدول الخليجية وإيران يجعل اي صراع يحدث يلقى بضلاله على العراق مهما كان الموقف الذي يمكن ان يتبناه العراق من ذلك الصراع ، والافضل هو ان يحتمي العراق خلف مصالحه واعتبارات امنه في مواقفه حتى يسهل عليه رصد موارده والحصول على الدعم الدولي لما يعتمده من سياسات .

ان المطلوب من العراق وهو يعي اهمية وحساسية قضايا الصراع في منطقة الخليج العربي ، ان يضع اولوياته ، وبضمنه مواقفه من تلك القضايا في اطار ما يحتاجه امنه الوطني. واعتبارات الامن الوطني تعني ان على العراق ان يقدم الاتي في صياغة كل سياسة أو موقف من قضايا الصراع الخليجي:

1- التاريخ ، الذي يؤكد ان حضارة العراق هي اقدم كل الحضارات ، وان اغلب المنطقة كانت جزءا تابعا لاحدى الحضارات العراقية القديمة لعدة الاف من السنين وصولا إلى سقوط حضارة بابل ، والسيطرة على ارض العراق لم تتعدى قرون عدة ، وهو تاريخ قصير قياسا بماضي وقوة الحضارات العراقية

2- الجغرافيا تؤكد ان البيئة الشمالية : غربها وشرقها انما يمثل امتداد طبيعي لارض وادي الرافدين ، ومن ثم فان الجغرافيا تتبع التاريخ ، وان على صانع السياسة ان لا يضحي بمنطق التاريخ والجغرافيا ، وانما ان يعمل لتعزيز قوة العراق ، لان الحاضر سيكون جزء من تاريخ لاحق للدولة العراقية

3- اثنيا ان العراق يمثل تركيبة تحتوي كل ما موجود من تعددية في المنطقة ، وهو يضم بين ثناياه رمزية المراقد لال بيت النبي عليه الصلاة والسلام ، ويمكنه ان يستغل ذلك ليكون هو المركز الإقليمي ، بدلا من دفعه ليمارس ادوار بالنيابة عن هذا الطرف أو ذلك

4- سياسيا ، فان العراق بمركز اقوى من كل دول الجوار ، فالولايات المتحدة تقف خلفه ، وله علاقات جيدة مع إيران ، وعلاقات يمكن ان تكون جيدة مع دول المجلس ان ابتعد عما يعد قضايا صراع خليجية- إيرانية ، ومنها الاستفزاز الاعلامي لبعض القنوات ، ومن خلال تلك المداخل يمكنه ان يفرض على كل دول الجوار ان لا تتدخل بالشأن العراقي ، وهو ما تعزز بالسياسة التي اتبعها العراق بعد حزيران 2014 وكيف حققت نتائج عملية على ارض الواقع بتعزيز مكانة العراق ، ويمكن التوسع بذلك من خلال ضبط ايقاع الشان السياسي الداخلي وتجريم اي عمل تقوم به مجموعة سياسية يعد من قبيل التعارض مع السلم والامن الإقليمي أو يورط العراق بمنازعات إقليمية ، وفقا لما ينص عليه الدستور العراقي في المادة (7 / ثانياً: تلتزم الدولة محاربة الارهاب بجميع اشكاله ، وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه)، والمادة (8 : يرعى العراق مبدأ حسن الجوار ، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ، ويحترم التزاماته الدولية) [xviii]

5- كما انه يجب ترك تقدير موقف للطبقات والفئات المثقفة في العراق لتتناول بالتحليل مصالح العراق الوطنية ، واحتياجات العراق الامنية ، كدولة مستقلة ذات سيادة بعيدا عن العلاقات التي تربط هذا الطرف السياسي أو ذلك بتلك الدولة أو غيرها، فمصالح البلد اكبر من مصالح للاطراف السياسية فيه .

وفيما يخص امن وسلامة الممر الملاحي الدولي في الخليج العربي ، وفي مضيق هرمز يلاحظ ، ان إيران لجأت في ادارة صراعاتها مع دول المنطقة ، أو لادارة نفوذها ورغبتها باقامة دولة كبرى ، من وجهة نظرنا إلى استخدام كل الوسائل ، واهمها :

1) الموارد الموجودة في الدول الإقليمية الهشة التي تنشط بها مجاميع سياسية ومسلحة واقتصادية وثقافية تدين لها بالولاء الايديولوجي ، وهو استخدام عرض العراق للخطر في اكثر من مناسبة وجعله مكشوف امام تحديات داخلية وخارجية ، كما انه سرع من نفاد جزء مهم من موارد العراق والهدر فيها لاغراض لا تخدم مصالح العراق ومستقبله

2) القيام بتطوير قدراتها الذاتية واستعراضها في اكثر من مناسبة

3) كما انها لجأت إلى التهديد بغلق مضيق هرمز وتهديد امن وسلامة الملاحة في المياه الدولية كلما تصاعدت حدة الصراع بينها وبين دول الخليج العربية ، أو مع الولايات المتحدة ، ومثل هكذا استخدام لا يتناسب مع احتياجات العراق ومصالحه ومستقبله.

ان لجوء إيران إلى التهديد بغلق مضيق هرمز ، على لسان اكثر من مسؤول فيها انما يضر بمصالح كل الاطراف المطلة عليه ، اذ يصدر عبر مضيق هرمز نحو 40% من حجم تجارة النفط في العالم ، والممر الملاحي الدولي في الخليج العربي ومضيق هرمز يمثل خيارات بحرية وحيدة للعراق ، وعليه سيتضررمصالح العراق ، ومن ثم يضر بأمنه ، فالممر المائي عبر مياه الخليج العربي يصدر عبره اغلب صادرات العراق النفطية ويستورد عبره اغلب السلع والخدمات التي يحتاج اليها ، والاكثر منه ان هنالك قوة عمل عراقية كبيرة تعمل على الموانئ والكمارك والمنافذ البحرية في مياه الخليج العربي ستكون عرضة للبطالة في حال تعرض امن وسلامة الملاحة البحرية للخطر .

رابعا–بدائل العراق السياسية الاقتصادية

ان مسعى إيران لتهديد حرية الملاحة بشكل مباشر أو غير مباشر ، انما سيعرض مصالح العراق للخطر ، ويهدد امنه الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر ، وهو ما يفرض على العراق ان يجد بدائل عملية ، يمكن ان يتم البناء عليها في المرحلة القادمة ، ومن وجهة نظرنا يمكن الاتجاه إلى دراسة الخيارات الاتية :

الخيار الاول –الخيارات القانونية الدولية

وتفيد الخيارات المتاحة في هذا الجانب إلى وجوب ركون العراق إلى القانون الدولي ، فالقانون الدولي يؤكد على حرية الملاحة في اعالي البحار ، وعدم التعرض باي شكل من الاشكال لتلك الحرية ومنها النهي عن القرصنة .

ان التفسير القانون الدولي لمياه الخليج العربي انها تتمثل من جزئين : جزء يمثل السيادة الإقليمية للدول المتشاطئة على مياهه ويخضع لقوانينها الوطنية والقوانين والاعراف الدولية ، وجزء يمثل ممر ملاحي دولي يخضع لاحكام القانون الدولي لاعالي البحار . ويعد مضيق هرمز جزء من الممرات المائية الدولية وليس الوطنية لانه يتشاطئ عليه اكثر من دولة : إيران وعمان والامارات ، ومن ثم لا يخضع لسيادة وطنية واحدة ، وهذا جزء من نتائج السياسات البريطانية التي منحت اغلب الاراضي العربية لشرقي المضيق إلى إيران خلال القرنين الماضيين .

ما يهم هنا انه امام العراق في هذا الجانب الخيارات الاتية :

1. ان ينخرط العراق في جهد متعدد الاطراف لضمان سلامة وحرية الملاحة في المياه الدولية في الخليج العربي وفي مضيق هرمز، وهو الخيار الاسرع والاقل كلفة
2. ان يتجه العراق إلى المنظمات الدولية لاستحصال قرار دولي يدين اي تعرض لسلامة وامن المنشآت التي تنقل نفط أو سلع أو خدمات وجهاتها إلى العراق أو منه ، وان يقدم ضمانات بانها لا تقوم بنشاط لمصلحة طرف إقليمي آخر ، وهذا الخيار متاح نظريا الا انه لا يتوقع ان يقدم عليه العراق لانه سيكون مدخلا لتعريض إيران لاحكام الفصل السابع بوصفها تهدد السلم والامن الدوليين
3. تشجيع الامم المتحدة لان يتم مناقشة تضمين قواعد الحرب الواردة في الاتفاقيات الدولية تجريم التعرض للامن الاقتصادي ، وهو سيكون انجاز دبلوماسي يحسب للعراق مستقبلا ، وان يكون ذلك سببا لاعتباره عدوانا على الدولة والمجتمع الدولي وحق الانسانية في البقاء، ومثل هذا الخيار بعيد المدى الا انه يعد خيارا متاحا في القانون الدولي.

الخيار الثاني–الخيارات السياسية

والعراق هنا يملك خيارات متعددة ، ولكل منها كلفه ومزاياه ، ومنها :

1) ان يشجع العراق دولة الامارات لوحدها أو مع سلطنة عمان على فتح ممر ملاحي موازي لمضيق هرمز يكون تحت السيادة الاماراتية أو بالشراكة مع السيادة العمانية (على غرار قناة السويس)، وعدم الاقتصار على الممر الملاحي الدولي في مضيق هرمز الذي تطل عليه إيران وسلطنة عمان والامارات ، وهذا خيار استثماري مهم ، لكنه يتطلب ارادة للعمل عليه حتى يقلل خيارات إيران في التعرض للامن الإقليمي والدولي ، ويمكن الانطلاق بهذا المشروع عبر انشاء شركة متعددة راس المال ، وتعتمد على الرسوم التي تفرض على السفن التي تمر عبر القناة الجديدة ، التي لا يمكن لإيران التعرض لها لانها ستكون جزء سيادي من اراضي الامارات ، وبحكم التكنولوجيا الحديثة يمكن بناءها بمدة قصيرة

2) اللجوء إلى تشجيع الحوار بين الاطراف المطلة على مياه الخليج العربي بشان تحييد الاقتصاد وتجريم التعرض لسلامة وحرية الملاحة في المياه الدولية ، لانه يضر بمصالح وامن كل الدول المطلة عليه رغم ان السعودية والامارات وعمان وإيران لديها بدائل اقتصادية اخرى، وان يكون الصراع متضمنا ، ان كانت الارادة غائبة عن حله وتسويته ، إلى جوانب عسكرية وسياسية بديلة ، ومثل هذا الخيار يحتاج إلى جهد عراقي كبير طالما ان الثقة غير متاحة بين اطراف الصراع

3) العمل على تحييد الوضع السياسي الداخلي في العراق من الانخراط ، وتوريط العراق ، أو موارده : البشرية أو المالية أو المادية أو ارضه أو سياسته أو استقراره ، في اي صراع يحسب ويدار من طرف إقليمي ضد آخر ، ولا توجد للعراق مصالح فيه ، أو يمكن ان يعرض مصالح وامن العراق للخطر ، وان يتم وضع قانون تجريم للاعمال التي تنتقص من تاريخ وحاضر ومستقبل العراق أو تجعله تابعا وليس مركزا للتفاعلات الإقليمية ، وهذا الخيار سياسي يحتاج إلى ارادة لتبنيه الا انه سيعزز من مكانة العراق الإقليمية والدولية لانها ستقلل من انكشاف العراق ، وستجعل موارد العراق وامكاناته مسخرة للفعل العراقي وليس للاستخدام الإقليمي

4) ويمكن للعراق ان يتبنى خيار متقدم ، مضمونه طرح وحدة كونفدرالية مع سوريا أو الاردن ، تضمن وصوله إلى منفذ بحري جديد باتفاقات سياسية ، وهذا الطرح يمكن ان يحضى العراق فيه بمزايا كبيرة لانها ستضمن سعة في الجغرافيا ، وسعة في الخيارات ، وسعة في الاسواق ان اراد أو اتجه العراق مستقبلا لبناء اقتصاده الوطني ، وهو خيار لا ينبغي اهمال التفكير به من الزاوية السياسية .

الخيار الثالث–الخيارات الفنية الاقتصادية

الى جانب الخيارات السابقة ، توجد خيارات فنية ، يمكن للعراق ان يتجه اليها ، لانها لا تحتوي على التزامات سياسية في علاقات الصراع الإقليمي ، وهي تتضمن الاتي:

1. العمل على تسريع استثمار ثروات العراق بطريقة تشجع تنوع الصادرات وتقلل من الواردات ، حتى يقل انكشاف العراق الاستراتيجي امام الاسواق الإقليمية والدولية ، ويقل تعرض مصالحه وامنه للخطر ، وهذا الامر يتطلب تشريعات جدية بعدم التعرض للمنتج والصناعة الوطنية ، والعمل على تقديم حوافز مرحلية للمنتج المحلي، والعمل على فرض رسوم على الواردات بما يجعل المنتج المحلي اكثر تنافسية ، وهو اجراء سيادي بحكم ان العراق دولة نامية لا يتعارض مع التزاماتها في قوانين التجارة العالمية
2. من الضروري للعراق ان يبتكر بدائل لصادراته النفطية وارداته من السلع والخدمات ، ومن بين البدائل الفنية التي يمكن ان يعتمد عليها العراق الاتي :

1- ايجاد منافذ قانونية لالزام الشركات الاجنبية المنتجة للنفط بموجب جولات التراخيص ان تضمن التعاون على نقله عبر الممرات المائية الدولية ، بقصد عدم رفع فاتورة التامين على شركات النقل الدولية ، وهذا الخيار مكلف لكنه آمن لانه سيضع الشركات الكبرى في مواجهة إيران وسلوكها غير الطبيعي في التعرض للامن والسلم الدوليين بالتهديد، وهذا الخيار سيفرض على العراق كلف جديدة لانه سيقود إلى اعادة النظر بعقود جولات التراخيص والتزاماتها التي هي اصلاعقود لا تخدم مصالح العراق باي طريقة كانت

2- او توقيع عقود مع المستهلكين الكبار لبيع النفط العراقي بعقود استراتيجية ، لمدة تزيد على 25 سنة أو 30 سنة ، يكون بموجبها المستهلكون الكبار : الصين أو اليابان أو الهند أو غيرها ، مسؤولة عن نقل النفط ، وهذا خيار مهم وقليل الكلفة ، ويمكن للعراق ان يضمن مزايا عديدة منه ، واهمها انه لن يحتاج إلى انشاء اي وسيلة نقل لمنتجاته النفطية طيلة مدة الاتفاق ، كما انه سيضمن مستهلكين ثابتين لنفطه

3- من الضروري التفكير بخيار توقيع اتفاقات لنقل النفط عبر انابيب يقوم العراق أو تقوم الشركات المستهلكة للنفط ببناءها تتجاوز الممر الملاحي في مياه الخليج العربي ، مثلا تمر عبر إيران وباكستان والصين ، أو عبر إيران وباكستان والهند ، أو عبر تركيا ووسط اسيا والصين ، أو عبر السعودية وعمان لبحر العرب ، أو عبر السعودية والامارات والى بحر العرب ، أو عبر الاردن ولبنان والبحر المتوسط ، أو عبر سوريا والى البحر المتوسط ، وهذا الخيار يحتاج إلى مدة مناسبة لاكمال انشاء تلك الشبكة من الانابيب، وهو خيار ملائم لتصريف دائم لواردات النفط لمستهلكين ثابتين أو لاسواق الاستهلاك الكبرى، واهم ما يجب ان يتضمنه هكذا خيار ان لا يبني العراق خط واحد لنقل النفط حتى لا يقع ضحية مساومات دولة واحدة وانما ان يبني ثلاثة خطوط عبر الدول التي يمكن ان يبني الانابيب عبرها

4- ان يوقع العراق لاتفاقات انشاء خطوط سكك حديد استراتيجية تربط العراق بموانئ البحر المتوسط عبر سوريا مباشرة أو عبر الاردن –لبنان ، أو عبر السعودية مباشرة للبحر الاحمر ، أو عبر السعودية – عمان لبحر العرب ، أو عبر السعودية–الامارات لبحر العرب ، أو عبر إيران إلى المحيط الهندي ، لنقل السلع والخدمات إلى العراق من موانئ على تلك البحار والمحيطات وتجنب عبورها المياه الدولية للخليج العربي ومضيق هرمز، والاهم هنا ان لا يبني العراق خط سكك حديد واحد حتى لا يقع ضحية مساومات من دولة واحدة .

ان الخيارات المتقدمة ، تمثل آراء يمكن البناء عليها ، وتطويرها ، الا انها يمكن ان تخفف العبء الذي يمكن ان يقع على العراق في حالة قيام إيران بتنفيذ تهديدها بتعريض سلامة النقل البحري الدولي ، ويجب على العراق تسريع التفكير بها طالما ان بدائله قليلة في توسيع منافذه البحرية .

الخاتمة

يعد العراق جزء من منظومة منطقة الخليج العربي ، ويتفاعل معها ويؤثر بها ويتاثر بها بشدة ، نتيجة التداخل التاريخي والجغرافي والاثني والسياسي ، ويضاف له التعرض لتأثير العامل الدولي .

ان العراق عانى بعد نيسان 2003 من اوضاع غير مستقرة ، جاء جزء منها نتيجة اوضاع داخلية واخطاء سياسية ، وجزء اخر جراء تفاعلات البيئة الإقليمية وانخراط جزء من القوى السياسية بمواقف إقليمية بشكل غير مسؤول ، وجاء الجانب الاخير بفعل طريقة تصريف الولايات المتحدة للسياسات واوضاع العراق وتفعيل الصراعات في المنطقة .فهناك تحديات عدة عانت منها منطقة الخليج العربي بعد العام 2003 والعراق كجزء من المنطقة عانى منها أيضا وتمثلت برغبة ايران السيادة على منطقة الخليج العربي،وتعزيز حضورها كقوة إقليمية مهيمنة على المنطقة العربية وتحاول نشر عقيدتها الايديولوجية وترصد له مواردها وتخطط وتمول جل انشطة التنظيمات الولائية التي تتبعها فكريا وسياسيا في المنطقة العربية ونجد ايضا تحدي التقاطع في سياسات بعض دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في عدد من الدول العربية ومنها سوريا واليمن والبحرين والعراق، اذ اتجهت كل من المجموعتين: السعودية ومعها الامارات والبحرين من جانب ، وإيران والمجموعات السياسية والمسلحة المرتبطة بها من جانب اخر، إلى تصريف سياساتها وصراعاتها في عدد من المناطق الهشة ، ومنها العراق بعد عام 2003 ، وسوريا واليمن بعد عام 2011 ، ونجد ايضا تحدي التزام دول المجلس بالسياسات الامريكية ، وهذا الامر ناشئ عن ادراك دول الخليج العربية لضعفها التقليدي ، ورغبتها بحفظ امن الانظمة وليس ببناء امن دولها بعد عام 2003 ، اخذ ما انتهى اليه وضع العراق يؤثر على منطقة الخليج العربي على صعيد ظهور الطائفية السياسية ، خصوصا وانه تم تصوير ما انتهى اليه وضع العراق بانه معركة طائفية وليس صراع بين مشاريع سياسية إقليمية ودولية ، واخذت الدول الخليجية وايران تدعم اطراف محلية في العراق من اجل اظهار ان السياسة هي شأن صفري . كما اظهرت احداث احتلال العراق اختلال التوازن الإقليمي ، وباحتلاله لم يعد العراق قوة إقليمية انما اتجه لمعالجة ازماته الداخلية الخطرة وانكشافه تجاه كل الدول الإقليمية وتلك التحديات التي تسببت وتسبب مجموعة من النتائج ، يمكن ملاحظتها عبر الاتي :

1. ان الصراع الاقليمي المتصاعد ، صار يفرض على العراق عدم الانحياز في ذلك الصراع .
2. ان كل قضايا الصراع المطروحة بين دول المجلس وإيران انما تعرض مصالح العراق وامنه للخطر

3. ان واقع التوازن في القوة بين الاطراف المعنية يؤشر ان الكفة ترجح لمصلحة إيران وليس للدول العربية ومنه العراق فما زال في مرحلة الضعف من ابداء موقف يتناسب مع مصالحه في المنطقة على نحو لا يمكن حسابه على علاقات القوة في هذه المرحلة .

4. ان علاقات الصراع فرضت اسقاطاتها على العراق بعد العام 2003 ،وعلى الحكومة العراقية ان تضع قواعد عمل تجنب العراق مثل هكذا مسارات ومنها : الامتناع عن مناصرة طرف إقليمي على حساب استقرار ومصالح وامن العراق ، ومنع التضحية بموارد العراق لمصالح اطراف إقليمية أو دولية ، وتقديم كل ما يعزز رفاهية واستقرار ومصالح وامن العراق .

5. لجوء إيران إلى التهديد بغلق مضيق هرمز ، على لسان اكثر من مسؤول فيها انما يضر بمصالح كل الاطراف المطلة عليه ، وفي مقدمتها العراق .

ومما تقدم نجد ان الخيارات المتاحة امام العراق للتعامل مع التحدي الذي تواجهه حرية وسلامة الملاحة في المياه الدولية في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز تتمثل بالاتي :

1) ان ينخرط العراق في جهد متعدد الاطراف لضمان سلامة وحرية الملاحة في المياه الدولية في الخليج العربي وفي مضيق هرمز

2) ان يشجع العراق الامارات لوحدها أو مع سلطنة عمان على فتح ممر ملاحي موازي لمضيق هرمز يكون تحت السيادة الاماراتية أو بالشراكة مع السيادة العمانية (على غرار قناة السويس)، وعدم الاقتصار على الممر الملاحي الدولي في مضيق هرمز الذي تطل عليه إيران وسلطنة عمان ، وهذا خيار استثماري مهم ، لكنه يتطلب ارادة للعمل عليه حتى يقلل خيارات إيران في التعرض للامن الإقليمي والدولي

3) اللجوء إلى تشجيع الحوار بين الاطراف المطلة على مياه الخليج العربي بشان تحييد الاقتصاد وتجريم التعرض لسلامة وحرية الملاحة في المياه الدولية ، لانه يضر بمصالح وامن الدول المطلة عليه، وان يكون الصراع متضمنا ، ان كانت الارادة غائبة عن حله وتسويته ، إلى جوانب عسكرية وسياسية بديلة ، وان يتم تشجيع الامم المتحدة لان يتم مناقشة تضمين قواعد الحرب الواردة في الاتفاقيات الدولية تجريم التعرض للامن الاقتصادي ، وهو سيكون انجاز دبلوماسي يحسب للعراق مستقبلا ، وان يكون ذلك سببا لاعتباره عدوانا على الدولة والمجتمع الدولي وحق الانسانية في البقاء.

4) العمل على تحييد الوضع السياسي الداخلي في العراق من الانخراط ، وتوريط العراق ، أو موارده : البشرية أو المالية أو المادية أو ارضه أو سياسته أو استقراره ، في اي صراع يحسب ويدار من طرف إقليمي ، ولا توجد للعراق مصالح فيه ، أو يمكن ان يعرض مصالح وامن العراق للخطر ، وان يتم وضع قانون

تجريم للاعمال التي تنتقص من تاريخ وحاضر ومستقبل العراق أو تجعله تابعا وليس مركزا للتفاعلات الإقليمية

5) العمل على تسريع استثمار ثروات العراق بطريقة تشجع تنوع الصادرات وتقلل من الواردات ، حتى يقل انكشاف العراق الاستراتيجي امام الاسواق الإقليمية والدولية ، ويقل تعرض مصالحه وامنه للخطر

6) من الضروري للعراق ان يبتكر بدائل لصادراته النفطية ، ومنها :

5- ايجاد منافذ لالزام الشركات الاجنبية المنتجة للنفط بموجب جولات التراخيص ان تضمن نقله عبر الممرات المائية الدولية ، بقصد عدم رفع فاتورة التامين على شركات النقل الدولية ، وهذا الخيار مكلف لكنه آمن لانه سيضع الشركات الكبرى في مواجهة إيران وسلوكها غير الطبيعي

6- توقيع عقود مع المستهلكين الكبار لبيع النفط العراقي بعقود استراتيجية ، لمدة تزيد على 25 سنة أو 30 سنة ، يكون بموجبها المستهلكون الكبار : الصين أو اليابان أو الهند أو غيرها ، مسؤولة عن نقل النفط ، وهذا خيار مهم وقليل الكلفة

7- من الضروري توقيع اتفاقات لنقل النفط عبر انابيب يقوم العراق أو تقوم الشركات المستهلكة للنفط ببناءها تتجاوز الممر الملاحي في مياه الخليج العربي ، مثلا تمر عبر إيران وباكستان والصين أو عبر إيران وباكستان والهند أو عبر تركيا ووسط اسيا والصين أو عبر السعودية وعمان لبحر العرب أو عبر السعودية والامارات والى بحر العرب أو عبر الاردن ولبنان والبحر المتوسط أو عبر سوريا والى البحر المتوسط ، وهذا الخيار يحتاج إلى مدة مناسبة ، وهو خيار ملائم لتصريف دائم لواردات النفط لمستهلكين ثابتين، واهم ما يجب ان يتضمنه هكذا خيار ان لا يبني العراق خط واحد لنقل النفط حتى لا يقع ضحية مساومات دولة واحدة وانما ان يبني ثلاثة خطوط عبر الدول التالية: سوريا والاردن و السعودية وإيران و تركيا

8- ان يوقع العراق لاتفاقات انشاء خطوط سكك حديد استراتيجية تربط العراق بموانئ البحر المتوسط عبر سوريا مباشرة أو عبر الاردن –لبنان ، أو عبر السعودية مباشرة للبحر الاحمر ، أو عبر السعودية – عمان لبحر العرب ، أو عبر السعودية–الامارات لبحر العرب ، أو عبر إيران إلى المحيط الهندي ، لنقل السلع والخدمات إلى العراق من موانئ على تلك البحار والمحيطات ، والاهم هنا ان لا يبني العراق خط سكك حديد واحد حتى لا يقع ضحية مساومات من دولة واحدة .

الهوامش

[i] -ينظر مثلا: ضاري سرحان حمادي ، التكوين القومي في إيران وأثره على الواقع السياسي الخارجي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 3، جامعة تكريت ، 2009، ص217-218.
وايضا: زهير قاسم محمد ، الثورات الخليجية ضد الاحتلال البرتغالي في النصف الأول من القرن السادس عشر، مجلة سر من رأى، العدد 9، جامعة سامراء، 2008، ص128-129.

[ii] -ينظر مثلا : عبدالعزيز شحادة المنصور ، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 1، المجلد 25 ، جامعة دمشق ، 2009، ص592-593.

[iii] -من بين التصريحات لمسؤولين إيرانيين باغلاق المضيق : تصريح قائد البحرية التابعة للحرس الثوري، الجنرال علي تنكسيري ، يوم 21 نيسان 2019 : " مضيق هرمز ممر بحري وإذا مُنعنا من استخدامه فسوف نغلقه ".
تقرير : واشنطن ترد على تهديد إيران بغلق مضيق هرمز، بتاريخ 23l أبريل 2019، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/world/1246211
وصرح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، يوم 26 نيسان 2019 : " نعتقد أن إيران ستواصل بيع نفطها، سنواصل إيجاد مشترين لنفطنا وسنواصل استخدام مضيق هرمز كممر آمن لبيع نفطنا،.. لكن إذا اتّخذت الولايات المتحدة التدبير الجنوني بمحاولة منعنا من ذلك، عندها عليها أن تكون مستعدّة للعواقب ". واضاف اليه رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية محمد باقري : " أن إيران يمكن أن تغلق مضيق هرمز الإستراتيجي في حال واجهت مزيداً من ممارسات الأعداء، .. إذا لم يمر نفطنا عبر هذا المضيق، أكيد لن يمر نفط الدول الأخرى أيضاً عبره،.. نحن لا نريد إغلاق مضيق هرمز إلا إذا اضطررنا لذلك بسبب ممارسات الأعداء ".
ينظر : تقرير : إيران تهدد باغلاق مضيق هرمز في حال تصاعد التوتر، بتاريخ 28 نيسان 2019، على الرابط: 20190428/https://www.france24.com/ar

[iv] -حسن روحاني: الأمن في الممرات المائية مقابل تصدير إيران نفطها، موقع العربي الجديد، بتاريخ 21 أغسطس 2019، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/8/21

[v] - Firas ELİAS, The Future of Iran’s Influence in The Middle East, ANKASAM, No. 2, Istanbul, October 2017, p: 117-119.

[vi] -محمد امين احمد هليل، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، عمان ، 2011، ص101.

[vii] -عمر أبو عرقوب، صفقة القرن" من منظور الإعلام وهندسة الجمهور تحليل نقدي للخطاب الرسمي الامريكي، مجلة رؤية تركية ، العدد 7، اسطنبول ، 2018، ص58-60.

[viii] -عقيدة أوباما ، المعهد المصري للدراسات، اذار 2016، اسطنبول ، على الرابط: https://eipss-eg.org/%A7/

[ix] - محمد علام سيد ، التوازن الاستراتيجي والعسكري في الخليج ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد 109، 2018، ص67.

[x] - The 15 countries with the highest military expenditure in 2016, in : https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2016/saudi-arabia-armaments-and-conflict-middle-east

[xi] -نشوان الحفني، استغلالًا لقرار رحيل القوات الأميركية .. العراق يُقرر الذهاب إلى المعسكر الشرقي للتسليح مقابل النفط ، 20 كانون ثاني/يناير 2020، على الرابط: https://kitabat.com/news/%D8%A7%D8%B383%D9%8A/

[xii] - آفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ، اكتوبر 2018، ص62-64.

[xiii] -نشاط المعارضة البحرينيّة في العراق يسبّب بأزمة بين بغداد والمنامة ، بتاريخ 14 كانون الثاني 2019، على الرابط: https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2019/01/iraq-bahrain-gulf-states-iran-issa-qasem.html

[xiv] -ينظر على سبيل المثال لا حصر :

تقرير : واثق البطاط، لو نشبت حرب بين العراق وإيران سأقف مع إيران، بتاريخ 31 / 12/ 2013، على الرابط: http://www.jbcnews.net/article/38537

وايضا ، تقرير : قطر أفرجت عن رهائنها بإرضاء إيران ومليار دولار، بتاريخ 2018 /4/29، على الرابط: https://middle-east-online.com/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A 1%D8%B

[xv] -بشان انتاج وصادرات العراق من النفط ينظر موقع وزارة النفط :

انتاج وتصدير واستهلاك النفط الخام والغاز المصاحب، موقع الوزارة ، بتاريخ 27 تموز 2019، على الرابط: https://oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=113

[xvi] - رواء عبدالله، أكثر من نصف حجم التبادل التجاري للعراق يجري عبر إقليم كوردستان، بتاريخ 24 /4/ 2019، على الرابط: https://www.rudaw.net/arabic/business/24042019

وايضا : عادل مهدي، توقعات واردات العراق 85 بليون دولار في 2018، بتاريخ 3/30/ 2018، على الرابط: 648817/http://www.alhayat.com/article

[xvii] -رندا طلال الربيعي، التهديدات الإيرانية لإغلاق مضيق هرمز وأثرها على إمدادات النفط العراقي، قضايا سياسية ، العدد 53 ، جامعة النهرين، 2018 ، ص 292-295.

[xviii] -ينظر المادة 7 ثانيا ، والمادة 8 ، دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.